

سياسة المقرنص

د. كاظم السهلاني

إذا كنت تريد ان تقيم مشروعاً صغيراً، فأنتك لن تغامر بأموالك دون ان تدرس فرص نجاح هذا المشروع، وتضع خطة في ضوء الإمكانيات المتاحة قبل الشروع فيه. وكذلك تضع خطط بديلة لحالات الطوارئ التي قد تعترض طريق نجاح المشروع. فكيف بدولة مثل العراق، يفتقد الى التخطيط لأدارته، وإدارة ثرواته، فكل تخطيط لابد ان يرتبط بأهداف واضحة قابلة للقياس، ويستند الى معرفة دقيقة بالمدخلات والمخرجات، بمعنى ان التخطيط يعني دراسة واعية للإمكانيات الواقعية للبلد، والعمل على حشد هذه الإمكانيات لخدمة الاستراتيجية العامة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي من خلال القرار السياسي باعتماد استراتيجية شاملة على مدى زمني طويل الأمد. ومن ثم الاعداد لخطط مرحلية ضمن الإطار الشامل.

هل نمتلك خطة استراتيجية طويلة الأمد في العراق؟ هل نمتلك خطة استراتيجية لمعالجة مشكلات البصرة المتراكمة؟ من الواضح تماما لكل المراقبين انه لا توجد على الاطلاق مثل هذه الخطط، ما هو موجود لدينا يمكن ان نطلق عليه في أفضل الأحوال (التدبر) وهو ما كان معمولا به في المجتمعات البدائية التي تعالج مشكلاتها وفقا لحدوثها وظرفها الانبي، او ما يمكن ان نطلق عليه مصطلح (الترقيع)، اما بصرياً فلا مصطلح أقرب واكثر تمثيلاً للحالة من مصطلح (سياسة المقرنص)، واجد ان المصطلح الأخير هو الأقرب للحالة العراقية، والاقترب جداً للحالة البصرية.

لا يمكن القبول انه لا يوجد الخبراء الذين يستطيعون وضع هذه الخطط المطلوبة، فالخبراء متوفرون محلياً وخارجياً، لكن الامر مرتبط بالإرادة السياسية للمنظومة السلطوية الحاكمة في العراق بعد ٢٠٠٣، هذه المنظومة التي تضع رداءً ديمقراطياً على جسد دكتاتوري، جسد يستمد وجوده واستطالته من خلال إبقاء الفوضى وتعويم الازمات وإبقاء صورة كل شيء متلحفة بعدم الوضوح، لان الأجواء الضبابية هي من تسمح للإدارات العميقة التي زرعوها في جسد (الدولة) الاستمرار في الاختلاسات الكبرى، والصفقات الفاسدة، ورهن البلد بأجمعه لمجموعة مصالح غير شرعية تتغذى وتستقوي منها أحزاب السلطة.

منذ عام ٢٠١٦ وانا ابحت في أروقة السلطة عن خطة استراتيجية، عندما طلبت من رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي وضعها ولنحتكم لها فتحجج بحرب داعش، وعدت مرة أخرى طلبتها عام ٢٠١٧ من محافظ البصرة اسعد العيداني في بداية تسلمه المنصب ووضعت الطلب برسالة مفتوحة، وعدت وطلبتها منه مرة أخرى، لكنه غض البصر والتزم الصمت ومضى في ترقيعه. ومرة أخرى طلبت هذه الخطة عام ٢٠١٨ من رئيس الوزراء الحالي عادل عبد المهدي وكذلك من رئاسة مجل النواب. لكن كل هذه الجهات لم تهتم بالأمر، واهملت ان تناقش الموضوع، لأنهم على ما يبدو يدركون ان مثل هذه الخطة ستضعهم على المحك، وسيمكن من خلالها الحكم على عملهم بالأرقام التي لا تقبل التأويل او التهرب.

ان أي عمل بدون تخطيط هو ضياع للثروات والزمن وباب للفساد، أي مشروع بدون خطة استراتيجية لن يكون أكثر من "سياسية المقرنص" المتبعة منذ زمن بالبصرة، التي بسببها هدرت أموال البصرة وهربت لجيوب الفاسدين، وحرمت المدينة من فرص للتقدم والنهوض بها، وتوفير فرص العمل للعاطلين المتزايد اعداهم بخط بياني متصاعد. ما نعاني منه ليس نقصاً للموارد البشرية الخيرة او متوسطة التأهيل كما يردد الحاكمون ذلك، وليس نقصاً في الأموال ونحن من بين الأعلى موازنات في المنطقة، ما نعاني منه هو سوء إدارة للموارد، بعملية مقصودة هدفها حرمان المواطنين من ثروات بلدهم وتوجيه هذه الثروات الى اشخاص محددين يمتلكون القرار السياسي والتحكم بمصير البلد الذي احواله الى (كيكة) يصوتون على اقتسامها في مجلس النواب مع كل بداية دورة.

وسنبقى في دائرة الضياع ان لم نجد بوصلتنا الى تهدينا الى طريق العراق